الأمم المتحدة

S/PRST/2018/5



Distr.: General
15 March 2018
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٨٢٠٥ التي عقدها مجلس الأمن في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ فيما يتعلق بنظره في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٦٦ (٢٠١٦) و ٢٣٤٢ (٢٠١٧) و ٢٤٠٢ (٢٠١٨)، وإلى بياناته الرئاسية المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ و ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٧.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه من استمرار تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، ومن الآثار الوخيمة التي يخلفها النزاع على المدنيين. ويدرك مجلس الأمن مع القلق أن الأمم المتحدة تقدر أن ٢٢,٢ مليون شخص هم الآن في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في اليمن؛ أي بما يزيد عن العام الماضي بـ ٣,٤ ملايين شخص. ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق من الضعف الحاد للمدنيين أمام تفشي وباءي الكوليرا والخناق، في ظل سوء التغذية الحاد، وخطر المجاعة، وضعف المؤسسات اليمنية، ولا سيما المنظومة الصحية؛ ويدعو جميع الأطراف إلى تيسير برامج تلقيح السكان المتضررين التي تسهر عليها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ الانزعاج من المستوى الذي وصل إليه العنف في اليمن، ولا سيما الهجمات العشوائية التي تُشن على المناطق المكتظة بالسكان، ومما ينجم عن ذلك من أثر على المدنيين، بما في ذلك وقوع أعداد كبيرة من الإصابات في صفوف المدنيين وإلحاق الأضرار بالأهداف المدنية. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك احترام مبدأ التناسب والتمييز في جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، وباتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتفادي إلحاق الضرر بالمدنيين والممتلكات المدنية والبنى التحتية والتقليل منه إلى أدنى حدّ في كل الأحوال، ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات المرتكبة ضدهم في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق، بهدف تجنّب تعريض



18-04043 (A) 150318 160318


المدنيين للمزيد من المعاناة. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى احترام وحماية المدارس والمرافق الطبية ومن يعمل فيها. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة ضمان أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات الهجمات بالقذائف التسيارية التي يشنها الحوثيون على المملكة العربية السعودية، مبدياً قلقه بصفة خاصة من هجمتي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ اللتين جرى فيهما عمداً تعريض مناطق مدنية للخطر. ويكرر مجلس الأمن دعوته الأطراف إلى الاتفاق على طرائق وقف دائم للأعمال العدائية.

"ويهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف المتنازعة أن تتيح وتيسّر وصول الإمدادات الإنسانية والعاملين في تقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المحافظات المتضررة، بشكل آمن وسريع ودون عوائق. ويلاحظ مجلس الأمن كذلك بقلق عميق الأثر الذي تحدثه القيود المفروضة على وصول الواردات التجارية والإنسانية على الحالة الإنسانية، ويدعو الأطراف إلى القيام على الفور بتيسير وصول الواردات الأساسية إلى البلد وتوزيعها في جميع أنحائه حتى تصل إلى جميع السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن إلى الفتح الكامل والمستدام لجميع موانئ اليمن، بما في ذلك ميناء الحديدة وميناء الصليف، ويؤكد أهمية إبقائها موانئ عاملة ومفتوحة أمام جميع الواردات التجارية والإنسانية، بما في ذلك الغذاء والوقود والمواد الطبية. ويدعو مجلس الأمن أيضا إلى تحسين إمكانية الوصول إلى مطار صنعاء لأغراض توفير اللوازم الإنسانية المنقذة للأرواح ونقل الحالات الإنسانية العاجلة. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن منع وصول منظمات المساعدة الإنسانية يمكن أن يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. ويشدد مجلس الأمن أيضا على أن سير خدمات الأمم المتحدة الإنسانية جوا وبحرا والخدمات ذات الصلة لموظفي الوكالات الإنسانية ينبغي أن يمضي دون عوائق. ويبرز مجلس الأمن ضرورة كفالة المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في اليمن.

"ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى احترام مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال عند تقديم المساعدة الإنسانية، ويشدد على أهمية تقديم هذه المساعدة لمن يحتاجها، وبتجرد من أي تحيزات وأهداف سياسية، ويثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية والموظفين الطبيين في اليمن.

"ويشدد مجلس الأمن أيضا على ضرورة أن تكون المساعدة الإنسانية مراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية، وأن تظل مراعية للتجارب والاحتياجات المتباينة للنساء والأطفال. فالنساء والفئات الأخرى عرضة بوجه خاص للخطر في أوقات الأزمة الإنسانية وندرة الغذاء.

"وفي ضوء استفحال الأزمة، يرحب مجلس الأمن بخطة الأمم المتحدة للعمل الإنساني في اليمن عام ٢٠١٨ التي تتطلب ٢,٩٦ بليون دولار لمساعدة أكثر من ١٣ مليون شخص. ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء إلى القيام فورا بدفع التبرعات المعلنة غير المسددة وتقديم دعم إضافي من الجهات المانحة قبل مؤتمر جنيف المقبل لإعلان التبرعات لليمن، الذي تستضيفه الأمم المتحدة بالاشتراك مع حكومات السويد وسويسرا؛ ويرحب في هذا الصدد بتعهد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالمساهمة بنحو بليون دولار لنداء

الأمم المتحدة، وبالتزام البلدين بجمع مبلغ إضـــافي قدره ٥٠٠ مليون دولار من جهات مانحة أخرى في المنطقة. ويشـــجع مجلس الأمن جميع الدول الأعضـــاء على توجيه تبرعاتها المعلنة من خلال خطة الأمم المتحدة للعمل الإنسـاني في اليمن عام ٢٠١٨ باعتبار ذلك جزءا من العمل الدولي المنسق للتصدي للأزمة.

”ويشير مجلس الأمن مع التقدير إلى ’خطة العمليات الإنسانية الشاملة في اليمن‘ التي أعلنها في الآونة الأخيرة التحالف الذي تقوده المملكة العربية الســـعودية، وإلى ما تم مؤخرا من إيصـال لأربع رافعات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي إلى ميناء الحديدة، وكذلك الخطط الرامية إلى تركيب أربع رافعات إضافية في موانئ المخاء وعدن والمكلا، وإلى إيداع مبلغ بليونين من دولارات الولايات المتحدة في البنك المركزي اليمني. ويلاحظ مجلس الأمن كذلك اعتزام التحالف الذي تقوده المملكة العربية الســعودية إنشــاء جســر جوي إلى مأرب لتيســير إيصــال المســاعدات وتوزيعها.

”ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء التحديات التي تواجه الاقتصــاد اليمني. ويلاحظ مجلس الأمن إعلان الحكومة اليمنية عن أول ميزانية لها منذ عام ٢٠١٤، ويدعو حكومة اليمن إلى وضـع إجراءات تضـمن الشـفافية بخصوص الميزانية، وفق نهج يعزز الإيرادات ويعطي الأولوية لصرف مرتبات ١,٢٥ مليون موظف في القطاع العام في جميع أنحاء البلد، لا سيما في قطاعات الصـحة والصـرف الصـحي والتعليم. ويسـلم مجلس الأمن كذلك بالحاجة إلى تعزيز قدرة البنك المركزي اليمني على وضع وتنفيذ سياسة نقدية وطنية شفافة.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضــاء إلى التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسـلحة على النحو المطلوب في قرارات مجلس الأمن ذات الصـلة. ويؤكد مجلس الأمن دعمه لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش التي تقوم بتيســـير النقل البحري التجاري إلى اليمن، بما في ذلك من خلال تنفيذ عمليات تفتيش للسـفن التجارية التي يفوق وزنها ١٠٠ طن متري. ويسـلم مجلس الأمن في هذا الصدد بأن الدول الأعضاء التي تضطلع بعمليات تفتيش الشحنات عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) ملزَمة بأن تقدم تقارير كتابية إلى لجنة الجزاءات المتعلقـة بـاليمن، على النحو المبين في الفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، مؤكداً على ضـــرورة قيام جميع الأطراف بمنع أي آثار ســـلبية تمس بوصـــول الســـلع الإنســـانية أو التجارية. ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء أن تكفل، في حالة قيامها بتفتيش سفن ســـبق أن مرت بنجاح من تفتيش آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، القيام بذلك بطريقة فعالة ودون إهدار للوقت، ووفقا للأحكام والشــروط الواردة في الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

”وينظر مجلس الأمن بجدية فائقة إلى محاولات الحوثيين شـــن هجمات على الملاحة البحرية حول باب المندب، الممر الاســـتراتيجي الهام للملاحة البحرية، ويشـــدد على ضـــرورة اسـتمرار ممارسـة الحقوق والحريات المتصـلة بحرية الملاحة في مضـيق باب المندب وما حوله وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصـــلة. ويدين مجلس الأمن اســتخدام الألغام البحرية من جانب جهات فاعلة من غير الدول، بما في ذلك قوات الحوثيين؛ ويعرب عن القلق البالغ من خطر

انفلات الألغام من مراسيها وانجرافها إلى ممرات النقل البحري الدولي، فتصبح بذلك خطرا على الملاحة التجارية البحرية وخطوط المواصلات البحرية.

"ويشدد مجلس الأمن على أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور في ظل غياب حل سياسي شامل، على النحو الذي نادى به الاتفاق بشأن آلية تنفيذ عملية الانتقال في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات وبيانات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) والبيان الرئاسي المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف المتنازعة إلى التخلي عن الشروط المسبقة والدخول بحسن نية في العملية التي تقودها الأمم المتحدة، مع كفالة مشاركة مجدية من جانب المرأة وسائر الفئات الناقصة التمثيل على جميع المستويات، بهدف تجاوز العقبات والتوصل إلى حل سياسي للنزاع. ويرحب مجلس الأمن بتعيين مارتن غريفيثس مبعوثا خاصا للأمين العام إلى اليمن، ويؤكد دعمه له في مهمته. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى السماح للمبعوث الخاص للأمم المتحدة بالوصول الكامل ودون عوائق إلى جميع الأطراف المعنية في اليمن.

"ويؤكد أعضاء مجلس الأمن من جديد التزامهم القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية."
